ليس هو الظرف, أو الجار والمجرور المذكورين، بل هو فعل محذوف تقديره: (استقر) أو (يستقر،) أو اسم محذوف تقدير (مستقر) أو (كائن)، تعلق به الظرف أو الجار, ففي المثال الأول الخبر ليس الظرف (يوم عرفة), بل هو فعل محذوف يتعلق به الظرف تقدير الكلام: (يستقر يكون "يوم عرفة), وكذا يكون في المثالين الآخرين.

و – من أحكام الخبر شبه الجملة إذا كان ظرفاً:

تحدثنا أن خبر شبه الجملة ينقسم على قسمين: ظرف للمكان وآخر للزمان، وتنقسم الأسماء على قسمين: أسماء عن المعنى, وأسماء للذوات، ويتحصل من هذه القسمة ما يلي من أحكام:

1 – يقع ظرف الزمان خبراً عن اسم المعنى، نحو: (الصوم غداً).

2 – لا يقع ظرف الزمان خبراً عن اسم الذات، نحو: (محمد اليوم)، خاطئ لعدم الإفادة؛ لأن من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة المقدرة لوجودها؛ فلا فائدة في الإخبار عنها بزمن مخصوص.

وأما قولهم: (الليلة الهلالُ), مما ظاهره الإخبار باسم الزمان عن اسم الذات، فهو مؤول على حذف مضاف هو اسم معنى، أي: (الليلة طلوعُ الهلالِ)، أو(رؤية الهلال)، فـ(الليلة): خبر مقدم، و(الهلال): مبتدأ مؤخر على حذف مضاف.

3 – يقع ظرف المكان خبراً عن اسم الذات نحو: (الكتاب أمامك).

4 – يقع ظرف المكان خبراً عن اسم المعنى نحو: (الاجتماع عندك).

ز – حكم تعدد الخبر:

الأصل في الخبر أن يكون واحداً, وقد يتعدد لمبتدأ واحد، فيجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد؛ لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، والنعت يجوز تعدده، فكذا ما هو

بمنزلته. نحو: (محمدٌ عالمٌ شاعرٌ) فـ(محمد): مبتدأ، (عالم): خبر أول، (شاعر): خبر ثاني.

وتعدد الخبر على نوعين:

1 – أن يتعدد لفظاً ومعنى:

وعلامته صحة الإخبار بكل خبر على انفراده, نحو: (العلمُ نورٌ مستقبلٌ)، فـ(العلم): مبتدأ و(نور): خبر أول، و(مستقبل): خبر ثانٍ، وقد تعدد الخبر في اللفظ والمعنى، وعلامة هذا النوع, أنه يجوز الاقتصار على واحد من الأخبار المذكورة، والعطف على بعضها البعض؛ لأنها متغايرة والعطف دليل المغايرة.

2 – أن يتعدد لفظاً لا معنى:

وعلامته ألا يجوز الاقتصار على واحد من الأخبار المذكورة؛ لقيام الخبر المتعدد مقام خبر واحد, نحو: (هذا البرتقال حلوٌ حامض)، أي: متوسط بين الحلاوة والحموضة، ولا يجوز الإخبار بكل خبر على انفراده؛ لأنه لا يتم المعنى المراد، فلا نقول: حلو وحده، ولا حامض وحده.

ثالثاً: الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر:

- المبتدأ والخبر مرفوعان دائمًا, أما المبتدأ فمرفوع بالابتداء, وهو عامل معنوي.
- وأما الخبر, فاختلف في العامل فيه على أقوال: فقيل: أن العامل هو المبتدأ وحده, وقيل: هو الابتداء مع المبتدأ, وقيل: ترافعا، بمعنى أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ والثاني هو أقواها.

رابعاً: التقديم والتأخير في باب الابتداء والخبر:

- الأصل في المبتدأ التقديم, والتأخير للخبر عن المبتدأ، لأنه وصف له في المعنى, فاستحق التأخير كالوصف.
- وقد يتقدم الخبر على المبتدأ, وهذا التقدم على قسمين:

1 – تقدم جائز وضابطه: ألا يوجد في الكلام ما يوجب التقدم, ولا ما يوجب التأخر، نحو: (في الدار زيد) بتقديم الخبر، ويجوز تأخره على الأصل، نحو: (زيد في الدار), (زيد) مبتدأ مؤخر، (في الدار) خبر مقدم، وهذا التقدم جائز؛ لعدم وجود ما يوجبه إذ ليس من مواضع الوجوب التالية.

2 – تقدم واجب وله مواضع أربعة:

1- أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور نحو: (في الدار رجل)، فـ(رجل): مبتدأ مؤخر وهو نكرة لا يجوز الابتداء بها، فلذلك أخرت, ولو أخر الخبر, فقيل: (رجل في الدار)، لتوهم السامع أنه صفة لا خبر؛ لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر، ولبقي ينتظر الخبر.

ويظهر الفرق بين المثالين السابقين: (في الدار رجل), و(في الدار زيد), أن التقديم مع (رجل) واجب؛ لأنه نكرة أما التقديم (زيد) فجائز؛ لأنه معرفة.

2 – أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر.

نحو: (على شجرة التفاح أوراقها)، فالضمير في المبتدأ (أوراقها), يعود على بعض الخبر, وهو كلمة (شجرة التفاح), ولو أخر الخبر فقلنا: (أوراقها على شجرة التفاح), لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، إذ رتبة الخبر بعد المبتدأ وهو ممتنع، فالأصل في الضمير أن يعود على متقدم عليه في اللفظ والرتبة معاً، أو أحدهما.

3 – أن يكون الخبر من الأسماء التي لها صدارة الكلام (كأسماء الاستفهام والشرط و(ما) التعجبية و(كم) الخبرية), نحو: أين زيد؟ فـ(أين): اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر قدم وجوباً، و(زيد): مبتدأ مؤخر.